اثر تطبيق تعليمات لجنة بازل على ربحية المصارف الليبية خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

- ا/ صالح رمضان صالح دواس (باحث دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال - الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

إشراف

- ا.د/ سعد مطاوع (كلية التجارة جامعة المنصورة)
- ا.د/ محمد بهاء الدين بخيت (الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل (II) ولجنة بازل (III) فى المصارف الليبية خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠م وتاثير ذلك على ربحية المصارف ، وتمثلت عينة الدراسة فى (١٦) مصرف خلال الفترة من العام ٢٠١٨-٢٠٢٠ ، واعتمدت الدراسة على الاحصاء الوصفى والاستدلالى لقياس مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل واثر ذلك على مؤشرات الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافى ، وتوصلت نتائج الاحصاء الوصفى ان مستوى تطبيق تعلميات لجنة بازل جاء بنسبة ٨٢.٧٤% وبشكل عام هناك مستوى مرتفع من التطبيق ، وان هناك تاثير ايجابى لتطبيق تعليمات لجنة بازل على كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، بينما لم يتم التوصل الى وجود اثر معنوى لتطبيق التعليمات على نسبة هامش الفائدة الصافى ، واوصت الدراسة بالمزيد من الاهتمام بموضوع تطبيق تعليمات لجنة بازل ، مما يساعد علي الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلي التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة التى تساعد على تحسن مستوى الربحية.

كلمات مفتاحية : لجنة بازل – البنوك التجارية – الربحية

The Effect Of Applying Basel Committee Instructions On The Profitability Of Libyan Banks The Period From (2018-2020)

Abstract

The study aimed to identify the level of application of the instructions of the Basel Committee (II) and the Basel Committee (III) in Libyan banks during the period from 2018-2020 and the impact of this on the profitability of the banks. The study is based on descriptive and inferential statistics to measure the level of application of Basel Committee instructions and its impact on profitability indicators represented in the rate of return on assets, rate of return on equity and net interest margin. From the application, and that there is a positive effect of applying the instructions of the Basel Committee on both the rate of return on assets and the rate of return on equity, while no significant effect was found for the application of the instructions on the ratio of the net interest margin, and the study recommended paying more attention to the subject of applying the instructions of the Basel Committee , which helps to improve its performance and results of operations, in addition to accurate pricing of various activities that help improve the level of profitability.

Keywords: Basel Committee, commercial banks, profitability

- **المقدمة:**

تعتبر المصارف العمود الفقري لاقتصاد أي دولة ، ويعود ذلك للدور الكبير الذي تقوم به في السوق النقدي ، فهي تعمل علي جمع الأموال وتوظيفها من خلال اقراضها لطالبيها سواء كانوا مؤسسات، أفراد، هيئات أو مؤسسات دولية، أو عن طريق استثمارها في مشاريع تعود عليها بالربحية، إلا أن هذه الأنشطة تعتبر تقليدية مقارنة بالتطورات العالمية التي تشهدها الساحة المصرفية، ونظرا لتطور المنافسة بين المصارف العامة والمصارف التجارية فقد ولد ذلك نوعا من الضغوطات والمنافسة الحادة في السوق المالي، ويرجع ذلك لأن كل مصرف يطمح للوصول إلي أكبر حصة في السوق سواء من حيث عدد المتعاملين، التكنولوجيا، الميزة التنافسية وحتي من جانب عدد الفروع التي تملكها. (حماد، ٢٠١٢)

فقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة (البطرنى، ٢٠١٢)، إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها وذلك بسبب تزايد المخاطر المصرفية ، .فإذا كان الجهاز المصرفي لبلد ما يعرف على أنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتنشط وفقها مختلف البنوك، فإن البنوك التجارية تعتبر أوعية تتجمع فيها الأموال في شكل ودائع ليعاد إقراضها من جديد حسب شروط محددة لذوي الحاجة إليها، فضال عن تقديم خدمات مختلفة في شتى مجلات التوظيف الممكنة بما يساهم في تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني، إن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها الإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغاللها عند الحاجة، كما يبحثون عن مصدر

يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم، لذلك، فإن الثقة بالبنك أمر بالغ الأهمية، حيث أن نجاحه في تحقيق هدف البقاء والنمو يتوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على معايير عديدة كالسيولة والدقة في أداء الاعمال، وحتى تضمن العمل وفق هذه المعايير اهتمت البنوك التجارية بالبحث بشكل مستمر عن الكيفية التي تمكنها من خلق نوع من الملاءمة والتوافق بين طاقة التمويل والحاجة إليه، وهو ما يقصد به ضمان التوزيع المحكم لمواردها. (Reyad et al, 2015)

ونتيجة لذلك قام محافظوا البنوك المركزية الدول العشر العظمي عام ١٩٧٤ بتشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية، وذلك تحت رعاية بنك التسويات الدولية، وقد تكونت هذه اللجنة من ممثلي الهيئات الرقابة البنكية والبنوك المركزية في كل من (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد وضعت اللجنة عددا من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية، فبعد اتفاقية بازل ١ سنة ١٩٨٨، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر ، أمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها. (أبو اليزيد، ٢٠١٨)

وبعد صدور اتفاقية بازل الأولي جرت علي الساحة المصرفية تطورات مهمة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضلا عن تعدد الأزمات المالية مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع المصرفي ككل، وسميت باسم بازل (٢) والتي لم تقتصر علي إعادة النظر في متطلبات رأس المال بل أيضا مفهوم المخاطرة إلي السوق وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي ، وأضافت إليها دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق، وتناولت موضوع المخاطر المصرفية بصورة أكثر تركيزا،

حيث كان أحد أهم ما تعرضت له إضافة متطلبات رأسمالية جديدة لمواجهة المخاطر التشغيلية، وركزت هذه المتطلبات علي تقوية رأس المال من خلال تقوية رأس المال من خلال توفير الحد الأدني لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وفضلا عن تركيزه علي إدارة المخاطر بصورة واضحة. (الجعرانى، ٢٠١٩) ، ولتدعيم تعليمات بازل (٢) فقد تم عقد بازل (٣) للتركيز على مخاطر السيولة ومخاطر الرافعة المالية ومخاطر التركز، لتتحدث عن ضرورة أخذ مخاطر الجهات المقترضة الناشئة عن العمليات الناتجة عن تمويل سندات الدين في الاعتبار من خلال فرض متطلبات رأس مالية إضافية للمخاطر المذكورة، وتناول هذا الاتفاق أيضا إدخال نسبة جديدة تقيس مضاعف الرافعة المالية، كما تطرق إلي موضوع السيولة والتي تبين أهميتها أثناء الأزمة العالمية الأخيرة وأثرها علي النظام المالي والأسواق بكاملها. (Youssef et al, 2018)

حيث إن القطاع المالي ولاسيما البنوك تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر سواء تعلقت هذه المخاطر بخصوصية وظائفها، أو بالقطاع الذي تعمل فيه، أو بظروف الاقتصاد المحلي أو بأوضاع الاقتصاد العالمي – فالتخصص الأساسي والرئيسي – ربما الوحيد- المطلوب لإدارة القطاع المصرفي هو كيفية التعامل مع هذه المخاطر في شكلها العام وفي تنوعها، وإذا كان القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملا مع المخاطر وعليه فإن التطور الاقتصادي المعاصر قد أظهر من ناحية أن سلامة هذا القطاع ونموه وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ومن ناحية أخرى فإن هذا القطاع هو أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي – علما أن أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادي لأي بلد هو وجود مؤسسات مالية سليمة وقوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة. (Aoun et al, 2018)

ونظرا لان المصارف العاملة في ليبيا تتأثر ببيئة وظروف العمل مما يساهم فى التاثير على اتباع وتطبيق الاطر والمبادىء التى من خلالها يمكن تطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) ، والعمل على تنفيذ التعليمات الصادرة عن اللجان بالاخص فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال بدعامته، ومعيار ادارة مخاطر السيولة

ومخاطر التركز، وانعكاس ذلك على الاداء المالى، وبالتالى تبيان مدى الاثر الناتج من تطبيق تعليمات لجنة بازل فى البنك من تحسين الاداء المالى، لذلك تأتي الدراسة لتتناول بالبحث والمناقشة في التعرف على مدى تطبيق السياسات والضوابط التي أصدرتها لجنة بازل واثر ذلك على ربحية فى المصارف الليبية .

١) مشكلة الدراسة :

أن التنبؤ بمستويات الربحية يعد من الامور التى تشغل حيز من الاهمية لاسيما فى القطاع المصرفى ، وفى ضوء تطبيق تعليمات بازل فان تقييم مستويات الربحية يعد من الامور الهامة فى ظل ايضاح العوامل الرئيسية التى قامت عليها تعليمات لجنة بازل وبيان الهدف منها و التي تساهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها وتحسبن الاداء المالى ، فما بين البحث فى مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) وبين الكشف عن مستويات الربحية ، فقد تمحورت مشكلة الدراسة فى الوصول الى مدى تنفيذ المتطلبات والتعليمات الصادرة ، خاصة في ظل ما يشهده القطاع المصرفي الليبى من دعم يهدف الى ادخال نظم تتسم بالتطور التكنولوجي، كرغبة وضرورة للحد من المخاطر ومن ثم تحقيق هدف الربحية، حيث أن السعى وراء تحسين الاداء المالى يعد أمرا ضروريا، ويمكن ان يحدث ذلك من خلال ضبط الدور المنوط بادارة المخاطر والتيقن من مستوى تحقيق الامان والسلامة في القطاع المصرفي الليبي، لذلك مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول تساؤلان رئيسيان ينبثق منهم تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- **هل يوجد تاثير لتطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) على مؤشرات الربحية فى المصارف الليبية ؟**

٢) اهداف الدراسة :

تقوم الدراسة على تحقيق هدف رئيسي واساسى يتمثل فى التعرف على مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل، وتاثير ذلك على ربحية المصارف ومن ثم تمثلت اهداف الدراسة على النحو التالى:

١) التعرف على مستوى تطبيق الضوابط المتعلقة بادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (٢) وبالاخص معيار كفاية رأس المال متضمن الدعامة الاولى والتى تتمثل فى متطلبات رأس المال الدنيا والدعامة الثانية متمثلة فى المتابعة الرقابية والدعامة الثالثة انضباط السوق.
٢) دراسة مستوى الضوابط المتعلقة بادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (٣) لدعم معيار كفاية رأس المال من خلال الرافعة المالية بجانب تطبيق تعليمات مخاطر السيولة ومخاطر التركز.
٣) التوصل الى مستوى تاثير تطبيق تعليمات وضوابط لجنة بازل (٢) و(٣) على مؤشرات الاداء المصرفى ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة.

٣) اهمية الدراسة :

تشكل دراسة الاليات والسبل التى من شأنها تحسين الاداء مستويات الربحية اهمية فى القطاع المصرفى الليبيى ، حيث تطلبت الفترة التى شهدت عدم استقرار فى النظام المصرفى ان يعمل الباحثين على تقديم المزيد من الدراسات التى من شانها معالجة ازمة ادارة المخاطر من جهة، والعمل على تحسين الاداء المالى من جهة اخرى، ذلك من خلال الربط بين تطبيق تعليمات لجنة بازل وبين مؤ تزداد الاهمية نظرا لامكانية مساهمة البحث فى تحسين اداء القطاع المصرفى الليبى.

نموذج الدراسة :

يظهر نموذج الدراسة على النحو التالى وفقا لشكل التالى رقم (١)

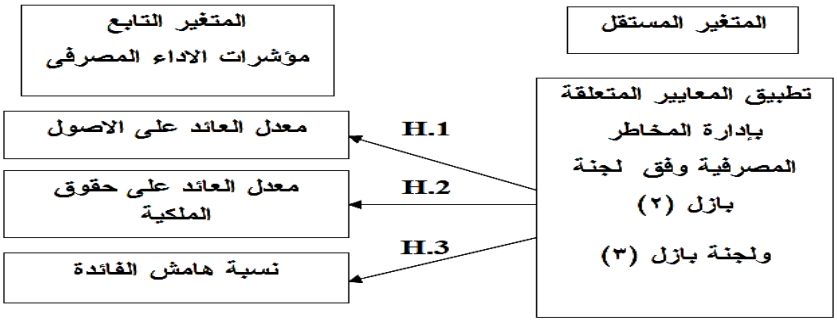

شكل رقم (١)

نموذج الدراسة

٤) فروض الدراسة :

- **الفرضية الرئيسية: "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الربحية".**

- **الفرض الفرعى الاول :** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على الاصول".
- **الفرض الفرعى الثانى :** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية".
- **الفرض الفرعى الثالث :** "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بنسبة هامش الفائدة".

٦) منهجية الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى لغرض التعمق فى الجانب النظري المتعلق بتطبيق تعليمات لجنة بازل II و III والاداء المالى ممثلا فى نسب الربحية ، واستعراض الابعاد بالاساليب الاحصائية ، ووفقا لمنهجية الدراسة فانه تم اجراء الدراسة التحليلية بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط .

٧) مجتمع الدراسة :

يتشكل مجتمع الدراسة من كافة المصارف الليبية وعددهم (١٦) مفردة ، بعد التاكد من اتاحة البيانات المالية الخاصة بهم والتقارير السنوية فى الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ بشكل يحقق اهداف الدراسة ومن ثم يمكن اجراء البحث .

٨) الاطار النظرى للدراسة :

اهتمت دراسة دراسة (عباس، ٢٠٢٠) نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون مقررات لجنة بازل III مع تشخيص مدى مواكبتها لدى النظام البنكي الجزائري، وتهدف أيضا إلى تقديم تصور عملي لإرساء مقررات لجنة بازل III لدى النظام البنكي الجزائري لتعزيز الرقابة البنكية، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف فإنه من منطلق تشخيص مضمون مقررات لجنة بازل III ومدى مواكبتها من النظام البنكي الجزائري فإنه يتم استنتاج المتطلبات اللازمة لإرسائها في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة أن التعديلات المتضمنة في اتفاقية لجنة بازل III هي تجاوب حقيقي لواقع الساحة البنكية الدولية التي اهتزت بأزمة الرهن العقاري، وذلك بارتكازها على خمس محاور أساسية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم مواكبة النظام البنكي الجزائري للتطورات الدولية إلا أنه ساهم نسبيا بتهيئة المحيط البنكي للتكيف مع مقررات اتفاقية بازل III من خلال إقراره لجملة من التنظيمات على المستوى التشريعي، وأنه من الضروري مستقبلا إرساء مقررات اتفاقية بازل III لتعزيز الرقابة البنكية.

اما دراسة (محمد، ٢٠١٩) فقد هدفت الى بحث ماهية مخاطر الائتمان في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بإداء البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقة)، وقد خلصت هذه الدراسة إلي أن المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزء من منظومة العمل المصرفي، ويلزم تحديدها وقياسها بدقة بهدف السيطرة عليها والتخفيف من حدتها، وقد أكدت هذه الدراسة علي أن اتفاقية بازل II دور هام في الإدارة الفاعلة للمخاطر الائتمانية سواء من جانب الأساليب التي قدمتها للقياس، أو المبادئ التي أرستها للإدارة مما ساعد في تحسين أداء البنوك بوجه خاص والأداء المصرفي بوجه عام.

كما توصلت الدراسة من خلال النتائج التطبيقية لتحليل واقع الجهاز المصرفي المصري إلي اختلاف مستوي الأداء في البنوك التجارية المصرية بإختلاف طبيعة الإدارة لدي البنوك في مصر من حيث تفعيل منظومة حوكمة الأدوار، والعمل في ظل مبادئ الإفصاح والشفافية، والالتزام بأسس ومعايير منح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية الخاصة بها، كما رصدت الدراسة صعوبة توفر أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل II لاسيما وأن الأسلوب المعياري الأساسي هو المطبق فقط في حين أن الأسلوب المعياري المبسط غير مطبق" في مجتمع بنوك مصر.

واهتمت دراسة (شواهدة، ٢٠١٩) بايضاح دور إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية وفق مقررات بازل- دراسة حالة البنك العربي لتونس ATB والبنك الوطني الفلاحي BNA لسنتي ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث هدفت الدراسة إلي التعرف علي المخاطر في ضوء المستجدات المالية من أجل المعرفة العميقة بأشكال ومصادر المخاطر الجديدة في نطاق العمل المصرفي والمالي وعملية إدارة هذه المخاطر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من البنك العربي لتونس ATB والبنك الوطني الفلاحي BNA لسنتي ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي ما يلي:

١. تعتمد إدارة المخاطر علي بعدين أساسين، البعد الأول داخلي يتمثل في السياسات التي يضعها كل بنك في إدارة مخاطره، والبعد الثاني خارجي يقوم علي تبني القواعد والمتطلبات الاحتزازية العالمية وترجمتها.

٢. تسعي الإجراءات الاحترازية إلي حماية البنوك من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار والتحكم فيها وتقليل منها قدر الإمكان وكذا زيادة ثقة المودعين.

٣. ان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل يعد وقاية ورقابة شمولية لأنشطة البنك لكل من المودعين والمقرضين وكذا الحماية والتحوط من الوقوع في أزمات بنكية مالية حادة.

٤. البنوك التونسية تعاني من نقص التعامل مع المخاطر خاصة الائتمانية، كونها لا تراعي في الأساس مبدأ التنويع حيث تعرف تركيزا علي تقديم القروض من ناحية لقطاع أو من ناحية الرقعة الجغرافية.

٥. نقص الاهتمام وتطبيق ما جاءت به لجنة بازل II من قبل البنكين التونسيين وحتي البنك المركزي التونسي فالإصلاحات التي جاء بها ليست كافية لحماية وتعزيز قدرة البنوك في التحكم في مخاطرها ولازالت بعيدة عما جات به الاتفاقية الثانية للجنة.

٦. إن إجراءات وآليات التحكم وإدارة المخاطر البنكية في القطاع المصرفي التونسي لازالت غير كافية تحتاج العديد من الإصلاحات وتشريعات لتواكب التطورات العالمية وما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل خاصة الثانية والثالثة، لتوفير حماية أكثر للبنوك والمدعيين.

وناقشت دراسة (بعزيز، ٢٠١٩) إرساء معايير إتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر، حيث انه في ظل الأهمية التي باتت توليها المؤسسات الدولية في تطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل النظم المصرفية أكثر قدرة على تحمل الصدمات وتلافي الأزمات، لاسيما عقب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة

٢٠٠٨ على النظام المصرفي والمالي ككل، يهدف هذا البحث إلى التعرف على محاور اتفاقية بازل ٣ وما تضمنته من مقترحات لإصلاح التنظيم الاحترازي، والتي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، في ضوء الدروس المستقاة من الأزمة والتطورات التنظيمية الهامة الأخرى. كما يهدف أيضا إلى تسليط الضوء على ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر، بغية إرساء معايير اتفاقية بازل ٣ في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الاتفاقية، في مسار تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، وبالتالي الوصول إلى استقرار القطاع المالي.

اهتمت دراسة (جقريف، ٢٠١٦) أثر تطبيق اتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥، هدف هذه الدراسة الى قياس أثر تطبيق اتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني من خلال تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي في بورصة عمان للأوراق المالية قبل وبعد تاريخ البدء في تطبيق المعايير الجديدة، بالإضافة الى البحث عن تحديات وتأثيرات تطبيق هذه المعايير في الأنظمة المصرفية وانعكاساتها على الاقتصاد والمالية العالمية، توصلت الدراسة الى ان تطبيق مقررات بازل III تتخلله العديد من التحديات والتأثيرات، سواء على المستوى الكلي أو على مستوي كل نظام على حدي، وذلك راجع الى الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة المصرفية من جهة واهمال المنظمين لبعض المسائل من جهة أخرى، حيث يرى العديد من الباحثين ان اتفاقية بازل III لم تغطي جميع النقائص التي أظهرتها الازمة المالية الأخيرة في التنظيمات السابقة.

اما دراسة (الشحادة، ٢٠١٥) فقد ناقشت مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية: دراسة حالة مصرف عودة سورية، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور قواعد بازل في دعم استمرارية المنظمات المصرفية، وذلك من خلال التعرف على أهم المخاطر المصرفية وكيف تناولها معيار كفاية رأسمال الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي مر بها عقب الأزمات المالية المتعددة. ويتضمن هذا البحث دراسة حالة مصرف عودة سورية،

هدفها بيان مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل وأثر ذلك على استمرارية أنشطته المستقبلية وإدارة المخاطر المصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات مفادها التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل ٢ وتحقيقه لمعدلات كفاية لرأسمال المال تجاوزت النسبة المقررة (٨%) على مدى سنوات الدراسة الخمس الأمر الذي يعكس وجود قاعد متينة لرأسمال قادرة على امتصاص الصدمات ودعم استمرارية المصرف. وتم التوصية بضرورة صدور قرار من مجلس النقد والتسليف يلزم المصارف السورية بالعمل على تطبيق متطلبات بازل ٣ بشكل تدريجي وعلى مدى فترة محددة تنسجم مع توصيات لجنة بازل الأمر الذي يدعم استمرارية المصارف السورية، ويزيد من ثقة المصارف الخارجية في التعامل معها.

٩) نتائج الدراسة :

حيث تظهر نتائج الاحصاء الوصفى للمصارف الليبية ان اعلى قيمة من معدل العائد على الاصول لفترة الدراسة قدرها (٠.٠٢١٨)، وان اقل قيمة قدرها (٠.٠٢٠٢)، ومتوسط حسابى قدره (٠.٠٢١) وان اعلى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية لفترة الدراسة قدرها (٠.١٤٦٧)، وان اقل قيمة قدرها (٠.١٣٦)، ومتوسط حسابى قدره (٠.١٤١٥) وان اعلى قيمة لنسبة هامش الفائدة لفترة الدراسة قدرها (٠.٠٤٢٨)، وان اقل قيمة قدرها (٠.٠٣٠٢)، ومتوسط حسابى قدره (٠.٠٣٦٢) ، ويوضح الجدول رقم (١) نتائج اختبار الانحدار الخطى البسيط لقياس اثر تطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) فى المصارف الليبية على مؤشرات الربحية.

الجدول رقم (١)
نتائج اختبار القوة التاثيرية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية

المتغيرات / التابعة		معامل التباين F	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	مستوى المعنوية sig
H.1	معدل العائد على الاصول	8.5900	0.397[a]	0.1570	0.1390	0.0211	0.005[b]
H.2	معدل العائد على حقوق الملكية	81.659	0.800[a]	0.6400	0.6320	0.0138	0.000[b]
H.3	نسبة هامش الفائدة	0.0570	0.035[a]	0.0010	-0.0200	0.0229	0.812[b]

حيث يتضح من الجدول رقم (١) قيمة معاملات التحديد ومستوى التباين لتاثير تطبيق معايير لجنة بازل (٢) و(٣) على الاداء المصرفى، حيث توضح النتائج ان مستوى التطبيق يؤثر بشكل ايجابى على معدل العائد على الاصول، حيث تظهر نتائج النموذج وجود تباين معنوى قدره (٨.٥٩٩) وبمعامل ارتباط ايجابى قدره ٣٩.٧%، حيث يشير معامل التحديد ان مستوى التاثير للتطبيق على معدل العائد على الاصول (١٥.٧%) وان قوة التفسيرية للتغير فى التباين قدرها (١٣.٩%) عند مستوى معنوية مقبول احصائيا واقل من ٥% ، بجانب ان مستوى التطبيق يؤثر بشكل ايجابى على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث تظهر نتائج النموذج وجود تباين معنوى قدره (81.659) وبمعامل ارتباط ايجابى قدره ٨٠%، حيث يشير معامل التحديد ان مستوى التاثير للتطبيق على معدل العائد على حقوق الملكية (٦٤%) وان قوة التفسيرية للتغير فى التباين قدرها (٦٣.٢%) عند مستوى معنوية مقبول احصائيا واقل من ٥% ، وتشير النتائج الى ان مستوى التطبيق لايؤثر بشكل معنوى على نسبة هامش الفائدة، حيث اظهرت النتائج ان مستوى التباين قدره (0.0570) وهو غير معنوى، حيث معامل ارتباط ضعيف قدره ٣.٥%، حيث يشير معامل التحديد ان مستوى التاثير للتطبيق على نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض (٠.١%)

وان قوة التفسيرية للتغير فى التباين قدرها (٠.٠٩%) عند مستوى معنوية غير مقبول احصائيا كونه اكبر من ٥%، واكبر من ١٠%.

الجدول رقم (٢)

نتائج اختبار معاملات الانحدار لبيان درجة تاثير تطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) فى مؤشرات الربحية

المتغيرات / التابعة		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	اختبار الفروق الاحصائية	مستوى المعنوية
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
H.1	الجزء الثابت	-0.1140	0.0460		-2.4680	0.0170
	معدل العائد على الاصول	0.0330	0.0110	0.3970	2.9310	0.0050
H.2	الجزء الثابت	0.0020	0.0030		0.7380	0.0140
	معدل العائد على حقوق الملكية	0.1340	0.0150	0.8000	9.0370	0.0000
H.3	الجزء الثابت	0.0170	0.0150		1.1490	0.2560
	نسبة هامش الفائدة	0.0090	0.4110	0.0350	0.2390	0.8120

يشير الجدول رقم (٢) الى قيم نتائج نموذج الانحدار للمتغير الوسيط وهو تطبيق تعليمات لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) فى المصارف الليبية) على المتغيرات التابعة الممثلة للربحية ، تشير الى وجود قوة تاثيرية لمستوى التطبيق على كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، بينما لم يتم التوصل الى وجود تاثير لتطبيق المعايير على نسبة هامش الفائدة وبالتالى يمكن التوصل الى معادلة الانحدار على النحو التالى:

معدل العائد على الاصول = -0.1140 (0.0330* تطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية) + 0.0211

معدل العائد على حقوق الملكية = 0.0020 + (0.1340* تطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية) + 0.0138

حيث تشير نتائج اختبار الفرض الفرعى الاولى والذى نص على انه **"يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على الاصول"** حيث تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد الى انه فى حال تطبيق المعايير يمكن ان يساهم ذلك فى تحسين مستوى معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار وقدره ٣.٣%، ومن ثم فانه يمكن قبول الفرض الفرعى الاولى، حيث:

"يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على الاصول".

ايضا تم التوصل الى نتائج اختبار الفرض الفرعى الثانى والذى نص على انه **"يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية"** حيث تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد الى انه فى حال تطبيق المعايير يمكن ان يساهم ذلك فى تحسين مستوى معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ميل الانحدار وقدره ١٣.٤% ، ومن ثم فانه يمكن قبول الفرض الفرعى الثانى، حيث :

" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية "

بالاضافة الى انه تم التوصل الى نتائج اختبار الفرض الفرعى الرابع والذى نص على انه **"يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بنسبة هامش الفائدة "** حيث تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد الى انه لا يوجد تاثير معنوى لتطبيق معايير وتعليمات لجنة بازل على نسبة هامش الفائدة، نظرا لانخفاض مستوى ميل الانحدار وقدره ٠.٠٩%، ومن ثم فانه يمكن قبول الفرض الفرعى الثالث حيث:

" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الاداء المالى مقاسا بنسبة هامش الفائدة "

ومن ثم وفى ضوء نتائج الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرض الرئيسى الثانى والتى تشير الى وجود اثر معنوى لتطبيق معايير لجنة بازل (٢) ولجنة بازل (٣) فى المصارف الليبية على مؤشرات الاداء المصرفى ، حيث ان هناك تاثير ايجابى على معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار وقدره ٦٦.٨% ، وان مستوى التطبيق يساهم فى تحسين مستوى معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ميل الانحدار وقدره ١٣.٤% ، الا انه لا يوجد تاثير معنوى لتطبيق معايير وتعليمات لجنة بازل على نسبة هامش الفائدة ، نظرا لانخفاض مستوى ميل الانحدار وقدره ٠.٠٩% .

وبالتالى فانه يمكن قبول الفرض الرئيسى حيث :

" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير لجان بازل (٢ و٣) فيما يتعلق بادارة المخاطر المصرفية على الربحية "

١٠- توصيات الدراسة :

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسة تم صياغة توصيات الدراسة علي النحو التالي:

١) واوصت الدراسة بالمزيد من الاهتمام بموضوع تطبيق تعليمات لجنة بازل ، مما يساعد علي الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلي التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة التى تساعد على تحسن مستوى الربحية.

٢) ضرورة حيازة المصارف والمؤسسات المالية الليبية علي أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والحرص علي تغطية جميع أنواع المخاطر ، والعمل علي المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية.

٣) تعزيز مستوى الرقابة المصرفية والتأكيد علي ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكافية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل.

٤) تطوير إدارة مخاطر بالمصارف بالشكل الذى يسمح لها بالاضطلاع بمهامها بشكل افضل ، وبالاخص مهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها.

٥) وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوي الالتزام بها فى المصارف، بهدف الوصول إلي تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها المصرف
٦) إعطاء الأهمية كذلك لأساليب تحديد وتقييم الاستراتيجي للاعمال التى ترتبط بنشاط المصرف مع الاخذ بالاعتبار المخاطر التى تحدث نتيجة للتغيرات فى البيئة الخارجية .

المراجع :

١. أحلام هزابرة، (٢٠١٦)، "دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية BDL"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر، ص ٧٨.

٢. عباى، وسام، (٢٠٢٠)، "نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري"، جامعة طاهري محمد، بشار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 10.33704/1748-006-001-013.

٣. يحيى، (٢٠١٧)، "متطلبات تطبيق بازل III وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية"، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

٤. بعزيز، سعيد، (٢٠١٩)، "إرساء معايير إتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية : دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٥. دريد كمال آل شيب، (٢٠١٢)، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ٢٤٣.

٦. راشد الشمري، (٢٠١٠)، "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ص ٨٩.

٧. زبير عياش، (٢٠١٣)، "اتفاقية بازل 3كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٣١ ٣٠ مايو، ص ٤٣.

٨. سعيدي خديجة، (٢٠١٧)، "أشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الاسلامية)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقيد.

٩. فلاح كوكش، (٢٠١٢)، "أثر اتفاقية بازل 3على البنوك الأردنية"، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، جانفي، ص ٢١.

١٠. مفتاح صالح، رحال فاطمة، (٢٠١٣)، "تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 09- 10سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٢.

١١. وفيق حلمي الاغا، (٢٠١١). "توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة المصرفية: دراسة تحليلة علي المصارف العاملة في قطاع غزة"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مج ٣٣، ع ١٠٥، ٢٠١١، ص ١٥٤.

12. Vennet, Rudi Vander. (2021). *"The Effect Of The Final Basel Iii Rules On European Banks: Event Study Analysis"*. Master's Dissertation Submitted To Obtain The Degree Of Master In Economics, Ghent University.

13. Aljaber, Rama Rezq & Al-Tamimi, Hussein A. Hassan. (2021). "Factors influencing the implementation of Basel III: An empirical analysis of the UAE banks". Banks and Bank Systems, 16(1), 152-167. Banks and Bank Systems, 16 (1), 152-167.

14. Ozili, Peterson K, Basel III in Nigeria: making it work. (2021). "*CBN Bullion*", Vol. 45, No. 1.pp. 16-23., Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3862509

15. Selma Haj Khlifa & Amal Zaki. (2021). *"Enhanced Prudential Standards Under Basel Iii: What Consequences for The Profitability of Banks*". Journal of Optimization in

Industrial Engineering Special issue, 9-15 DOI: 10.22094/JOIE.2020.677810.

16. Allan D. And Hughes, Peter J., (2015). *"The Global Risk Regime – New Roles*" For Auditors (December 21, 2015). Available At SSRN: Https://Ssrn.Com/Abstract=2508399 Or Http://Dx.Doi.Org/10.2139/Ssrn.2508399
17. Badr, (2002). *"Banking Standards: New Proposal From The Bale Committee*", BADR-INFOS, No1, January, 2002.
18. Basel Committee On Banking Supervision, (1996). "*Part B of The Amendment To The Capital Accord To Incorporate Market Risks*", 1996.